

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Musawer
DATE:	23-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	124,594
TITLE :	Rise in USD exchange rate could lead to the disappearance of 2,800 drug types
PAGE:	40
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Eman Al Nagar

PRESS CLIPPING SHEET

الملف

الخسائر التي سببها ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري وصلت إلى أدوية وعلاج المواطنين، إذ اختفت بعض الأصناف خلال الأيام الأخيرة، وارتفع أسعار البعض الآخر، فيما الأصناف رخيصة الثمن مهددة بالاختفاء، وبين اختفاء ونقص وارتفاع أسعار، يبقى المريض هو المتضرر الأول.

الصيدلة قالوا إن أكثر من ٩٥ ٪ من مستلزمات الإنتاج مستوردة، وهو ما سبب تأثيرا مباشرا في ارتفاع الأسعار، واختفاء الأدوية خاصة رخيصة الثمن لصالح الأصناف الأعلى سعرا لتضيق بذلك عينا جديدا على المريض المصري. وبحسب تقديرات المتخصصين قائمة نواقص الأدوية تضم نحو ١٤٠٠ صنفا والرقم مرشح للتضاعف الفترة المقبلة لتصل لنحو ٢٨٠٠، ومن بينها نحو ١٨٨ صنفا أدوية حيوية.



ارتفاع الدولار

يهدد باختفاء 2800 صنف دوائي



نقص الأدوية يهدد حياة المصريين

ولا يستطيع صانع الدواء تغيير السعر من تلقاء نفسه لأنه قرار وزير الصحة، وإذا استمر الوضع بهذا الشكل فصناعة الدواء من الممكن أن تنهار وهذا سيؤثر تأثيرا سلبيا ليس على الشركات فقط ولكن على المريض في المقام الأول. فالأدوية المنتجة في مصر أسعارها قليلة مقارنة بالأسعار العالمية وعندما تختفى سيلجا المريض إلى شراء الأدوية المستوردة وسعرها من ٢٠ إلى ٣٠ ضعف سعر الدواء المصري.

وحذر من أن الشركات والمصانع ستوقف نتيجة الخسائر المستمرة، فحتى الآن تضم قائمة نواقص الأدوية نحو ١٤٠٠ صنف مرشحة للتضاعف خلال الأيام القليلة المقبلة، وبالنسبة للقوائم التي تعلقها وزارة الصحة وضمتها لعدد أقل، فهو أمر عجيب لأن المريض نفسه يرصد نواقص الأدوية بنفسه.

٨٥ ٪ محلي، و ١٥ ٪ مستورد
سوق الدواء تصل حجمها إلى ٤٠ مليار جنيه سنويا، بحسب د. البهي، الذي أشار إلى أن عدد المصانع المنتجة للدواء تصل إلى نحو ١٥٠ مصنعا، كما يوجد نحو ٥٠ مصنعا تحت الإنشاء، وأن الشركات العاملة في مصر تغطي نحو ٨٥ ٪ احتياج المريض، والباقي يتم استيراده، لافتا إلى أن شركات قطاع الأعمال الثماني حققت خسائر وصلت إلى ١٥٠ مليون جنيه خلال العام الماضي مرشحة للوصول إلى مائتي مليون جنيه في العام الحالي.

وتابع: القضية معقدة فأدوية هذه الشركات هي أدوية الغلبة والبسطة، وتقل قيمتها عن خمسة جنيهات، ومعظمها أدوية أطفال وقطرات الأنف، والعين وغيرها، ونحو ٨٠ ٪ من الأدوية التي يستعملها المرضى المصريون سعرها أقل من عشرة جنيهات، ولو تم تحريك الأسعار ينسب معينة من قيمتها لن يضر ذلك المريض، بل سيساعد في تغطية الخسائر.

تقرير: إيمان النجار

أحمد شؤاد، مدير المركز المصري للحق في الدواء، أوضح أنه تم تحريك أسعار بعض الأدوية مؤخرا، ففي شهر يناير تم تحريك أسعار ٢٤٢ صنفا وآخر قائمة ضمت ٥٤ صنفا وذلك بنسبة غلاء تراوحت بين ٧٠ ٪ و ٣٠٠ ٪، مشيرا إلى أن قائمة أدوية تضم أكثر من ٣٠٠ صنف سعرها أقل من خمسة جنيهات ستزيد أسعارها في الفترة المقبلة، خاصة التي تنتجها الشركات القابضة.

رفع الأسعار واجب!

وأضاف: لا بد من رفع أسعار هذه الأدوية لكي تستطيع الشركات المملوكة للدولة الاستمرار والوفاء بالتزاماتها وتستطيع شراء مواد خام، والأصناف التي يقل سعرها عن خمسة جنيهات سيتم زيادتها بنسبة ١٠٠ ٪، وكذلك تلك التي يقل ثمنها من عشرة جنيهات، ولا نستطيع أن ننكر وجود مشكلة حقيقية لدى الشركات المصرية، ورغم كوننا مركزا حقيقيا متجاوبين مع فكرة تحريك الأسعار بنسبة معينة لنستطيع الشركات الاستمرار.

مدير مركز «الحق في الدواء» لفت إلى أن ٩٥ ٪ من مستلزمات الإنتاج مستوردة، وهو ما جعل سوق الدواء مرتبطة بسعر الدولار بشكل كبير جدا، متابعا: نتيجة الارتفاع المستمر تضطر الشركات للتوقف عن شراء المواد الخام ما أدى لوجود قائمة نواقص أدوية تضم أكثر من ١٤٠٠ صنف، منها ١٨٨ أدوية حيوية منها ما يصعب توفير

المثيل له وهذا يشكل خطورة على المرضى. القائمة تضم أدوية قلب وضغط، وسكر والبوليمين لمرض الكبد والصبغات المستخدمة في الأشعة، وحتى للحوامل، وأدوية «كور دارون» للقلب، وأشار «شؤاد» إلى وجود أزمة حادة في محاليل الجفاف ومحاليل الملح، خاصة أنه تم إغلاق المصنع المنتج لنحو ٦٠ ٪ من محاليل الملح بعد الضرر الذي لحق بأطفال بني سويف.

أدوية منتهية الصلاحية

تأثير ارتفاع سعر الدواء يظهر مباشرة على زيادة عدد نواقص الدواء، حسب قول محمود شؤاد، الذي يوضح أن قرار تحريك سعر الدواء لأخص وزير الصحة وحده، ولكنه قرار سيادي، مستعبدا أن يتم تحريك الأسعار بشكل رسمي قبل عرض بيان الحكومة على البرلمان، مطالبا الشركات بجمع الأدوية المنتهية الصلاحية الموجودة في السوق والتي تبلغ قيمتها نحو ٧٠٠ مليون جنيه في السوق.

وأشار محمود شؤاد إلى أن النقص دائما في أدوية الغلبة رخيصة الثمن، لعدم وجود رقابة وقوانين فاعلة تلزم الشركات بالإنتاج وتواجه مليا الأدوية، خاصة أن نحو ٨٥ ٪ من هذه النواقص تتركز في الأدوية التي سعرها أقل من ١٥ جنيهات، وسبب الأزمة إجبار المريض على اللجوء إلى البديل المستورد بسعر أغلى، وهذا يخلق سوق موازنة للدواء المصري وهذه عادة تظهر في سلاسل الصيدليات.

مدير مركز «الحق في الدواء» لفت كذلك إلى أن التغلب على مشكلات الدواء يبدأ بإنشاء هيئة عليا للدواء



محمود شؤاد



د. محمد البهي

المصري ترسم سياسات بناء على عدد السكان والأمراض المنتشرة، وتتولى تسجيل الدواء وتسجيله من الربح للخسارة

د. محمد البهي، عضو اللجنة العليا للصيدلة والدواء بوزارة الصحة والسكان، عضو هيئة المكتب بفرقة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، قال إن مشكلة تسعير الأدوية قائمة منذ عشرات السنوات ولم يتحرك السعر منذ أن كان الدولار بجنيهين، مضيفا: أصبحت الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام والشركات الخاصة على حد سواء لديها أدوية تحقق خسائر كبيرة، وكانت الشركات تطبق للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمريض تنتج أدوية خاسرة، وقد تعرض عن طريق التصدير، لكن بعد الثورة بدأ الدولار يرتفع بشكل كبير، مع العلم بأن معظم مستلزمات الإنتاج مستوردة، تحولت الأدوية حتى المريحة منها إلى خسائر أيضا، وهذا انعكس على نواقص الأدوية واستطرد البهي: كل فترة تنضم أدوية مسعرة تسعيرا جبريا نواقص الأدوية، لأنها تنتج أدوية مسعرة تسعيرا جبريا